

مادة علم البيان ٥٠٢٤٤٩

طالبات الانتساب

الفصل الدراسي الثاني ١٤٣٩ هـ

الموعد: الخميس: ٩-١٠

مواضيع المقرر : الحقيقة والمجاز ، المجاز العقلي، المجاز المرسل، الاستعارة، الكناية

معلومات أستاذ المقرر :

بسمة عيسى العنزي

وسائل الاتصال :

البريد الإلكتروني

beonazi@uqu.edu.sa

المبحث الأول : الحقيقة والمجاز

إذا تتبعنا نشأة الكلام عن «الحقيقة والمجاز» فإننا نجد أن الجاحظ من أوائل من عرضوا لهذا الموضوع بالبحث.

ففي كلامه عن الحقيقة والمجاز يقول: «وإذا قالوا: أكله الأسد، فإنما يذهبون إلى الأكل المعروف، وإذا قالوا: أكله الأسود، فإنما يعنون النهش واللدغ والعض فقط. وقد قال الله عز وجل أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا؟ ويقولون في باب آخر: فلان يأكل الناس، وإن لم يكن يأكل من طعامهم شيئاً، وكذلك قول دهمان النهري:

سألتنى عن أناس أكلوا ... شرب الدهر عليهم وأكل

فهذا كله مختلف، وهو كله مجاز».

فالأكل في قوله: «أكله الأسد» حقيقي، أمّا في الأمثلة الأخرى فالأكل على اختلاف أنواعه مجازي كما ذكر.

فمن هذه الأمثلة يتضح أن المجاز عند الجاحظ مقابل للحقيقة، وأن الحقيقة في مفهومه تعني «استعمال اللفظ فيما وضع له أصلاً»، كما أن المجاز عنده هو «استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي».

وعند ابن رشيق القيرواني (٤٥٦ هـ) أن «المجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقفاً في القلوب والأسماع، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثم لم يكن محالاً محضاً فهو مجاز، لاحتتماله وجوه التأويل، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلية تحت المجاز، إلا أنهم خصوا بالمجاز، باباً بعينه، وذلك أن يسمّى الشيء باسم ما قاربه أو كان منه بسبب، كما قال جرير بن عطية:

إذا سقط السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضاباً

أراد المطر لقربه من السماء، ويجوز أن تريد «بالسما» السحاب، لأن كل ما أظلك سماء، وقال «سقط» يريد سقوط المطر الذي فيه، وقال

«رعيناه» والمطر لا يرعى، ولكنه أراد «النبت» الذي يكون عنه فهذا كله مجاز»

كذلك أشار إلى ولع العرب بالمجاز فقال: «والعرب كثيراً ما تستعمل المجاز، وتعدّه من مفاخر كلامها، فإنّه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانّت لغتها عن سائر اللغات»

ويعرف عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) الحقيقة في المفرد بقوله:

«كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره».

وهذه عبارة تنتظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلغة تحدث في قبيلة أو في جميع العرب أو في جميع الناس مثلا أو تحدث اليوم. ويدخل فيها الأعلام منقولة كانت كزيد وعمرو أو مرتجلة كغطفان، وكل كلمة استؤنف بها على الجملة مواضعة أو ادّعي الاستئناف فيها.

وإنما اشترطت هذا كله لأنّ وصف اللفظة بأنّها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث أنّ لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربية أو فارسية أو سابقة في الوضع أو محدثة مولدة».

ويعرف المجاز بقوله: «أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول. وإن شئت قلت: كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز».

كذلك عرض السكاكي «٦٢٦ هـ» للحقيقة والمجاز وعرفهما بقوله:

«الحقيقة اللغوية هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، والمجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النوع»

أولا بقوله: «الحقيقة اللغوية: هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني، وليست بالحقيقة التي هي ذات الشيء، أي نفسه وعينه، فالحقيقة اللفظية إذن هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، والمجاز هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره.

وتقرير ذلك أنّ أقوال المخلوقات كلها تفتقر إلى أسماء يستدل بها عليها ليعرف كل منها باسمه من أجل التفاهم بين الناس وهذا يقع ضرورة لا بدّ منها.

فالاسم الموضوع بإزاء المسمى هو حقيقة له، فإذا نقل إلى غيره صار مجازا. ومثال ذلك أنا إذا قلنا «شمس» أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء، وهذا الاسم له حقيقة لأنّه وضع بإزائه. وكذلك إذا قلنا «بحر» أردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذي طعمه ملح، وهذا الاسم له حقيقة لأنّه وضع بإزائه.

فإذا قلنا «الشمس» إلى الوجه المليح استعارة كان ذلك له مجازا لا حقيقة، وكذلك إذا قلنا «البحر» إلى الرجل الجواد استعارة كان ذلك له مجازا لا حقيقة»

ويوضح ابن الأثير كلامه هذا بما معناه أنّ إطلاق لفظ «الشمس» على الوجه المليح مجاز، وإطلاق لفظ «البحر» على الرجل الجواد مجاز أيضا. ومن هذا يرى أنّ لفظ «الشمس» له دلالتان، إحداها حقيقة وهي هذا الكوكب العظيم

الكثير الضوء، والأخرى مجازية وهي الوجه المليح، وأن لفظ «البحر» له دلالتان أيضا، إحداهما هذا الماء العظيم الملح وهي حقيقية، والأخرى هذا الرجل الجواد وهي مجازية.

وكذلك فاعلم أن المجاز أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصاحة والبلاغة، لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحقيقة التي هي الأصل أولى منه حيث هو فرع عليها، وليس الأمر كذلك، لأنه قد ثبت وتحقق أن فائدة الكلام الخطابي هي إثبات الغرض المقصود في نفس السامع بالتخييل والتصوير حتى يكاد ينظر إليه عيانا.

ثم يشير ابن الأثير إلى ضرورة العدول عن المجاز إلى الحقيقة إن لم يكن فيه زيادة فائدة عليها، وفي ذلك يقول: «واعلم أنه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه فانظر، فإن كان لا مزية لمعناه في حمله على طريق المجاز، فلا ينبغي أن يحمل إلا على طريق الحقيقة لأنها هي الأصل والمجاز هو الفرع، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة... وهكذا كل ما يجيء من الكلام وبعد فتلك نبذة عن آراء بعض العلماء في مفهوم الحقيقة والمجاز، وقد كثر كلام رجال البلاغة في تحديد هذا المفهوم، ولا يخرج كلامهم في الواقع عن معنى ما أسلفناه.

...

أقسام المجاز:

يقسم علماء البلاغة المجاز قسمين:

١- المجاز العقلي: ويكون في الإسناد، أي في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له. ويسمى المجاز الحكمي، والإسناد المجازي، ولا يكون إلا في التركيب.

٢- المجاز اللغوي: ويكون في نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى بينها صلة ومناسبة. وهذا المجاز يكون في المفرد، كما يكون في التركيب المستعمل في غير ما وضع له. وهذا المجاز اللغوي نوعان:

أ- الاستعارة: وهي مجاز لغوي تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المشابهة.

ب- المجاز المرسل: وهو مجاز تكون العلاقة فيه غير المشابهة.

وسمى مرسلا لأنه لم يقيد بعلاقة المشابهة، أو لأن له علاقات شتى.

المجاز العقلي: عرّف السكاكي المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة، وهزم الأمير الجند، وبنى الوزير القصر.

وعرف الخطيب القزويني هذا المجاز بقوله: «هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل». وللفاعل ملابس شتى، فهو يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب، فإسناد الفعل إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة، وكذا إسناده إلى المفعول إذا كان مبنيا له. أمّا إسناد الفعل إلى غيرهما لمشابهته لما هو له في ملابسة الفعل فمجاز، كقولهم في المفعول به: عيشة راضية، وماء دافق، وكقولهم في عكسه: سيل مفعم، وفي المصدر: شعر شاعر، وفي الزمان: نهاره صائم وليله قائم، وفي المكان: طريق سائر، ونهر جار، وفي السبب: بنى الأمير المدينة.

أمّا عبد القاهر الجرجاني فيسمي هذا الضرب من المجاز «المجاز الحكمي». ويفهم من كلامه أنّه يقصد به المجاز الذي لا يكون في ذات الكلمة ونفس اللفظ، ففي قولك: «نهارك صائم وليلك قائم» ليس المجاز في نفس «صائم وقائم» ولكن في إجرائهما خبرين على «النهار والليل».

وكذلك في قوله تعالى: فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ لَيْسَ الْمَجَازُ فِي لَفْظَةِ «رِيحَتْ» نَفْسَهَا وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهَا إِلَى «التَّجَارَةِ». فكل لفظة هنا أريد بها معناها الذي وضعت له على وجهه وحقيقته - فلم يرد بصائم غير الصوم، ولا بقائم غير القيام، ولا بريح غير الريح.

ولما كان الكلام السابق مجملا فإنّنا نورد فيما يلي طائفة من الأمثلة ثمّ نعقب عليها بالشرح والتحليل توضيحا لحقيقة هذا الضرب من المجاز.

الأمثلة:

١- أعمير إنّ أباك غير رأسه ... مرّ الليالي واختلاف الأعصر

٢- بنى خوفو الهرم الأكبر.

٣- سبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ... ويأتيك بالأخبار من لم تزود

٤- يغني كما صدحت أكلة ... وقد نبّه الصبح أطيارها

٥- قال تعالى: أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا؟.

٦- قال تعالى: إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا.

٧- تكاد عطاياه يجنّ جنونها ... إذا لم يعوّذها برقية طالب

فإذا تأملنا المثال الأول رأينا أنّ المجاز العقلي هو قول الشاعر: «غير رأسه مرّ الليالي»، ومعنى غير رأسه، أي لَوْن شعر رأسه فحواله من السواد إلى البياض، وقد أسند تغيير لون الرأس إلى مرور الليالي وتواليها وهذا لا يشيب، وإنّما الشيب

يحدث عادة من ضعف في أصول الشعر ومواطن غذائه. ولكن لما كان مر الليلي وتعاقبها سببا في هذا الضعف أسند تغيير لون الشعر إلى مر الليلي. ففي الإسناد مجاز عقلي علاقته السببية.

كذلك إذا تأملنا المثال الثاني وجدنا أنّ الفعل «بنى» قد أسند إلى غير فاعله، فإنّ خوفو لم يبين وإنما الذين بنوا هم عماله، ولما كان خوفو سببا في البناء أسند الفعل إليه. ففي الإسناد هنا مجاز عقلي علاقته السببية أيضا.

وإذا نظرنا إلى المثال الثالث وجدنا الفعل «ستبدي» أسند إلى «الأيام» أي أسند إلى غير فاعله الحقيقي. لأنّ فاعله الحقيقي هو «حوادث الأيام»، والذي سوغ هذا الإسناد أنّ المسند إليه «الأيام» زمان الفعل.

فإسناد الإبداء إلى الأيام مجاز عقلي علاقته الزمانية.

وفي المثال الرابع الأيكة الشجرة وهي لا تغني ولا تصدح، فالفعل «صدحت» أسند إلى «الأيكة» أي إلى غير فاعله، لأنّ فاعله الحقيقي هو «الطيور» التي تتخذ من الأيكة مكانا لها تصدح من فوقه. وعلى هذا فإسناد الصّدح إلى الأيكة مجاز عقلي علاقته «المكانية» لأنها مكان الطيور التي تصدح.

وفي المثال الخامس يقول الله تعالى: أَوْلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا؟.

فالحرّم لا يكون آمنا لأنّ الإحساس بالأمن صفة من صفات الأحياء وإتّما الحرّم مأمون بمعنى يؤمن، ولهذا أسند الوصف المبني للفاعل «آمن» إلى ضمير المفعول. وهذا مجاز عقلي علاقته «المفعولية».

وإذا تدبرنا المثال السادس وهو قوله تعالى: إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا، نجد أنّ كلمة «مأتيا» جاءت بدل كلمة «آت»، فاستعمل هنا اسم المفعول مكان اسم الفاعل، أو بعبارة أخرى أسند الوصف المبني للمفعول إلى الفاعل، وهذا مجاز عقلي علاقته «الفاعلية».

وفي المثال السابع والأخير نجد أنّ المجاز العقلي هو في قول الشاعر «يجنّ جنونها» فالفعل «يجنّ» أسند إلى مصدره ولم يسند إلى فاعله، وإسناد الفعل إلى مصدره مجاز عقلي علاقته «المصدرية».

فمن معالجة هذه الأمثلة نرى أنّ أفعالا أو ما يشبهها لم تسند إلى فاعلها الحقيقي، بل أسندت إلى سبب الفعل أو زمانه أو مكانه، أو مصدره، وأنّ صفات كان من حقها أن تسند إلى المفعول أسندت إلى الفاعل، وأخرى كان يجب أن تسند إلى الفاعل أسندت إلى المفعول.

كذلك رأينا أنّ هذا النوع من الإسناد غير حقيقي، لأنّ الإسناد الحقيقي هو إسناد الفعل إلى فاعله الحقيقي. فالإسناد إذن هنا إسناد مجازي ويسمى بالمجاز العقلي، لأنّ المجاز ليس في اللفظ كالأستعارة والمجاز المرسل، بل في الإسناد وهذا يدرك بالعقل.

على ضوء هذا الشرح نستطيع أن نستنبط القواعد التالية:

- ١- المجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي.
- ٢- الإسناد المجازي: يكون إلى سبب الفعل أو زمانه أو مكانه أو مصدره، أو بإسناد المبني للفاعل إلى المفعول أو المبني للمفعول إلى الفاعل.
- ٣- من القاعدة السابقة يتضح أنّ علاقات المجاز العقلي هي السببية أو الزمانية أو المكانية أو المصدرية أو المفعولية أو الفاعلية.

ولمزيد من الإيضاح نقدم طائفة أخرى من الأمثلة مع بيان المجاز العقلي في كل منها وعلاقته.

أ- أمثلة للمجاز العقلي والعلاقة السببية:

١- قال تعالى: يا هامان ابن لي صرحاً لعليّ أبلغ الأسباب أسباب السموات.

ففي إسناد بناء الصرح إلى هامان وزير فرعون مجاز عقلي علاقته السببية، لأنّ هامان لم يبن الصرح بنفسه، وإنّما بناه عماله، ولكن لما كان هامان سبباً في البناء أسند الفعل إليه.

٢- يفعل المال ما تعجز عنه القوة.

فإسناد الفعل إلى المال إسناد غير حقيقي لأنّ المال لا يفعل وإنّما صاحبه هو الذي يفعل، فهنا مجاز عقلي علاقته السببية، لأنّ المال هو الذي يدفع صاحبه إلى الفعل.

ب- أمثلة للمجاز العقلي والعلاقة الزمانية:

١- نهار الزاهد صائم وليله قائم.

إذا تأملنا هذا المثال وجدنا أنّ «الصوم» أسند إلى ضمير «النهار»، وأنّ «القيام» أسند إلى ضمير «الليل»، مع أنّ النهار لا يصوم، بل يصوم من فيه، وأنّ الليل لا يقوم بل يقوم من فيه. وعلى هذا فكل من الوصفين «صائم وقائم» أسند إلى غير ما هو له، والذي سوغ ذلك الإسناد أن المسند إليه زمان الفعل. وعلى هذا فإسناد الصوم إلى ضمير النهار وإسناد القيام إلى ضمير الليل مجاز عقلي علاقته «الزمانية».

٢- ضرب الدهر بينهم وفرق شملهم. في هذا المثال أسند الضرب والتفريق إلى الدهر مع أنّ الدهر في حقيقته لا يضرب ولا يفرق، وعلى هذا فإسناد الضرب والتفريق إليه هو إسناد لكل من هذين الفعلين إلى غير فاعله الحقيقي، لأنّ الذي ضرب بينهم وفرق شملهم هو الحوادث والمصائب التي حدثت في الدهر. فالمجاز هنا مجاز عقلي علاقته «الزمانية».

ج- أمثلة للمجاز العقلي والعلاقة المكانية:

١- قال الشاعر: ملكنا فكان العفو منا سجية ... فلما ملكتم سال بالدم أبطح

الأبطح بفتح الطاء: مسيل واسع فيه دفاق الحصى.

في قول الشاعر: «سال بالدم أبطح» مجاز عقلي. وتفصيله أن سيلان الدم أسند إلى أبطح، أي إلى غير فاعله، لأن الأبطح مكان سيلان الدم، وهو لا يسيل وإنما يسيل ما فيه وهو الدم. فإسناد سيل الدم إلى الأبطح مجاز عقلي علاقته «المكانية».

٢- يجري النهر.

في هذا المثال أسند الجري إلى النهر، أي إلى غير فاعله الحقيقي، لأن النهر مكان جري الماء، وهو لا يجري، وإنما يجري ما فيه وهو الماء.

فإسناد الجري إلى النهر إسناد مجازي غير حقيقي، وهو لهذا مجاز عقلي علاقته «المكانية».

د- أمثلة للمجاز العقلي والعلاقة المفعولية:

١- كان المنزل «عامراً» وكانت حجره «مضيئة».

في هذا المثال المنزل لا يعمر غيره وإنما هو معمور بغيره، والحجرة ليست مضيئة لأن الإضاءة لا تقع منها في حقيقة الأمر وإنما تقع عليها، فهي لهذا مضاءة. وإذن ففي كل من «عامر» و «مضيئة» مجاز عقلي علاقته «المفعولية».

٢- من أقوال العرب: «عجب عجب».

فالعجب الأمر الذي يتعجب منه لخفاء سببه، وهو لهذا لا يمكن أن يعجب، أي أن يسند إليه العجب على الحقيقة، لأن العجب صفة من صفات العقلاء، ولكن العجب يدعو إلى تعجب الناس، فاستعمل اسم الفاعل «عجب» هنا مكان اسم المفعول «متعجب منه». وهذا مجاز عقلي علاقته «المفعولية».

هـ- أمثلة للمجاز العقلي والعلاقة الفاعلية:

وذلك فيما بني للمفعول وأسند للفاعل الحقيقي، نحو: سيل مفعم بضم الميم الأولى وفتح العين، لأن السيل هو الذي ينعم أي يملاً، وأصله أفعم السيل الوادي، أي ملاءه. فالفاعل الحقيقي الذي أسند إليه الإفعام هو السيل. فلو أريد الإسناد الحقيقي لقليل: سيل مفعم بكسر العين.

ولكن الذي حدث أنه جيء بالمسند مبنيا للمفعول «مفعم» بفتح العين، ثم أسند إلى غير فاعله الحقيقي وقيل «سيل مفعم» بفتح العين. فالإسناد

...

و- أمثلة للمجاز العقلي والعلاقة المصدرية.

١- سيذكرني قومي إذا جدّ جدّهم ... وفي الليلة الظلماء يفترق البدر

فالمجاز في البيت هو في «جدّ جدّهم» حيث لم يسند الفعل «جدّ» إلى فاعله الحقيقي وإنما أسند إلى مصدره «جدهم»، وذلك بجعل ما هو مصدر في المعنى فاعلا لفظيا على سبيل المجاز. ومن هذا يرى أن الفعل أسند إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة من الإسناد الحقيقي. فهنا مجاز عقلي علاقته «المصدرية».

٢- قال تعالى: فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ.

فالفعل «نفخ» المبني للمجهول لم يسند إلى نائب فاعله الحقيقي وإنما أسند إلى مصدره «نفخة» أي أسند إلى غير ما هو له لعلاقة المصدرية.

فهذا مجاز عقلي علاقته «المصدرية».

المجاز المرسل:

ذكرنا عند كلامنا على المجاز اللغوي أنه قسمان: مجاز استعاري، وهو ما كانت علاقته المشابهة، ومجاز مرسل وهو ما كانت علاقته غير المشابهة.

كما ذكرنا أن المجاز اللغوي بقسميه يأتي في المركب والمفرد على السواء، وأن مجيئه في المركب يكون باستعمال التركيب في غير ما وضع له، كقولك لمن يسيء إليك و ينتظر منك حسن الجزاء: «إنك لا تجني من الشوك العنب».

أما مجيئه في اللفظ المفرد فيكون باستعمال الكلمة في غير ما وضعت له أصلا لعلاقة مع قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي.

ويعرف البلاغيون «العلاقة» بأنها الأمر الذي يقع به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي فيصح الانتقال من الأول إلى الثاني. وهذه العلاقة التي تربط في المجاز بين المعنيين: الحقيقي والمجازي قد تكون «المشابهة» نحو: رأيت زهرة تحملها أمها، تريد: طفلة كالزهرة في نضارتها وجمالها. وقد تكون العلاقة «غير المشابهة» كالجزئية في قوله تعالى: «وَازْكُفُوا مَعَ الرَّاِكِعِينَ» يريد: «وصلوا» لأن الركوع جزء من الصلاة، فأطلق الجزء وأراد به الكل مجازا.

أما «القرينة» فعرفها البلاغيون أيضا بأنها الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، وهي إما قرينة عقلية أي حالة نحو: «أقبل بحر» والسامع يرى رجلا، وإما قرينة لفظية نحو: «رأيت بحرا يعظ الناس من فوق المنبر» فعبارة «يعظ الناس من فوق المنبر» قرينة لفظية، تدل على أن لفظة «بحر» استعملت استعمالا مجازيا وتمنع في الوقت ذاته من إرادة المعنى الحقيقي لهذه اللفظة.

...

والمجاز المرسل، كما عرفه الخطيب القزويني، هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، وذلك مثل لفظة «اليد» إذا استعملت في معنى «النعمة»، لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة ومنها تصل إلى المقصود بها. وقد سماه البلاغيون «مجازا مرسلا» لإرساله عن التقييد بعلاقة المشابهة.

وقد اشترط عبد القاهر الجرجاني في ذلك أن يكون في الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة وإلى المولي لها، فلا يقال: اتسعت «اليد» في البلد، أو اقتنيت «يدا»، كما يقال: اتسعت النعمة في البلد أو اقتنيت نعمة، وإنما يقال: جلت «يده» عندي، وكثرت أياديه لديّ ونحو ذلك.

ونظير هذا «اليد» في معنى «القدرة» لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد، وبها يكون البطش والضرب والقطع والأخذ والدفع والوضع والرفع، إلى سائر الأفعال التي تنبئ عن وجوه القدرة ومكانها.

ونظير هذا أيضا قولهم في صفة راعي الإبل: «إن له عليها إصبع»، أرادوا أن يقولوا: له عليها أثر حذق، فدلوا عليها بالإصبع، لأنه ما من حذق في عمل يد إلا وهو مستفاد من حسن تصريف الأصابع، واللفظ في رفعها ووضعها كما في الخط والنقش وعلى ذلك قيل في تفسير قوله تعالى: بلى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ، أي نجعلها كخفّ البعير، فلا يتمكن من الأعمال اللطيفة، فأرادوا بالإصبع الأثر الحسن، حيث يقصد الإشارة إلى حذق في الصنعة لا مطلقا، حتى يقال رأيت أصابع الدار، وله إصبع حسنة وإصبع قبيحة، على معنى أثر حسن وأثر قبيح ونحو ذلك.

...

هذا وللمجاز المرسل علاقات شتى منها:

١- السببية: وذلك بأن يطلق لفظ السبب ويراد المسبب، نحو قولهم: «رعينا الغيث» أي المطر، وهو لا يرعى، وإنما يرعى «النبات» الذي كان المطر سبب ظهوره. ومن أجل ذلك سمي النبات غيثا، لأن الغيث سبب وجود النبات وظهوره. فالعلاقة التي تمنع من إرادة المعنى الحقيقي في هذا المجاز المرسل هي «السببية».

ومنه قوله تعالى: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، فالمجاز هنا في لفظة «الشهر»، والشهر لا يشاهد، وإنما الذي يشاهد هو «الهلال» الذي يظهر أول ليلة في الشهر، والهلال سبب في وجود الشهر، فإطلاق الشهر عليه مجاز مرسل علاقته «السببية».

...

٢- المسببية: وذلك بأن يطلق لفظ المسبب ويراد السبب، نحو:

«أمطرت السماء نباتاً»، فذكر النبات وأريد الغيث، والنبات مسبب عن الغيث أي المطر. فهذا مجاز مرسل علاقته «المسببية».

ومن هذا النوع من المجاز قوله تعالى: **وَيُنزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا**، فالمجاز هنا هو في كلمة «رزقاً»، والرزق لا ينزل من السماء، ولكن الذي ينزل منها مطر ينشأ عنه النبات الذي منه طعامنا ورزقنا، فالرزق مسبب عن المطر، فهو مجاز مرسل علاقته «المسببية». ومنه قوله تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا**. فالمجاز في الآية الكريمة هو في لفظة «نارا» أي: ما لا تتسبب عنه النار عقاباً، فهنا أطلق لفظ المسبب «النار» وأريد به السبب «المال»، وهذا أيضاً مجاز مرسل علاقته «المسببية».

...

٣- الجزئية: وهي تسمية الشيء باسم جزئه، وذلك بأن يطلق الجزء ويراد الكل، نحو قوله تعالى في شأن موسى عليه السلام: **فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا**. وتقر عينها: أي تهدأ، ولفظة المجاز هنا هي «عينها»، والذي يهدأ هو النفس والجسم لا العين وحدها، ولهذا أطلق الجزء وهو «العين» وأريد به الكل وهو النفس والجسم. وهذا مجاز مرسل علاقته «الجزئية».

ومنه قولهم: «الإسلام يحث على تحرير الرقاب»، فالمقصود من «الرقاب» أشخاص العبيد لأرقابهم ليس غير، ولكن لما كانت الرقاب عادة موضع وضع الأغلال في العبيد المأسورين أطلقت عليهم. ففي كلمة الرقاب مجاز مرسل علاقته «الجزئية».

...

٤- الكلية: وهذا يعني تسمية الشيء باسم كله، وذلك فيما إذا ذكر الكل وأريد الجزء، نحو قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام: **قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَبِلاً وَنَهَاراً، فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَاراً وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ**، فالكلمة موضع المجاز في هذه الآية الكريمة هي «أصابعهم» فقد أطلقت وأريد أناملها أو أطرافها، لأن الإنسان لا يستطيع أن يضع إصبعه كلها في أذنه. وكل مجاز من هذا النوع يطلق فيه الكل ويراد الجزء هو مجاز مرسل علاقته «الكلية».

والغرض منه هنا هو المبالغة في الإصرار على عدم سماع الحق بدليل وضع أصابعهم في آذانهم.

ومنه قوله تعالى: يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ فالإنسان لا يتكلم بضمه وإنما يتكلم بلسانه فإطلاق الأفواه على الألسنة مجاز مرسل علاقته «الكلية».

...

٥- اعتبار ما كان: أي تسمية الشيء باسم ما كان عليه، نحو قوله تعالى: "وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ"، أي الذين كانوا يتامى. وتفصيل ذلك أن اليتيم في اللغة هو الصغير الذي مات أبوه، والأمر الوارد في الآية الكريمة ليس المراد به إعطاء اليتامى الصغار أموال آبائهم، وإنما الواقع أن الله يأمر بإعطاء الأموال من وصلوا سن الرشد والبلوغ بعد أن كانوا يتامى. فكلمة «اليتامى» هنا مجاز مرسل استعملت وأريد بها الراشدون ممن كانوا يتامى. وعلاقة هذا المجاز «اعتبار ما كان».

...

٦- اعتبار ما يكون: وهو تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه. نحو قوله تعالى على لسان أحد الفتيين اللذين دخلا السجن مع يوسف عليه السلام: إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا. فالمجاز هنا في كلمة «خمر»، والخمر لا تعصر لأنها سائل، وإنما الذي يعصر هو «العنب» الذي يؤول ويتحول بالعصر إلى خمر. فإطلاق الخمر وإرادة العنب مجاز مرسل علاقته «اعتبار ما يكون».

ونحو قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام: وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا. إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ففني كلمتي «فاجرا وكفارا» من قوله تعالى: وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا مجازان، لأن المولود حينما يولد لا يكون فاجرا ولا كفارا، ولكنه قد يكون كذلك بعد الطفولة، أي

بعد أن يتحول من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة. ولهذا فإطلاق المولود الفاجر الكفار، وإرادة الرجل الفاجر الكفار مجاز مرسل علاقته أيضا اعتبار «ما يكون»، أي اعتبار ما يؤول ويتحول إليه في المستقبل.

ومنه كذلك: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ، فالقصاص وهو المساواة في العقاب والجزاء لم يفرض فيمن قتل قبل نزول الآية الكريمة، وإنما فرض فيمن سيقتل بعد نزولها. فالمجاز في كلمة «القتلى» أي الذين سيقتلون بعد نزول الآية. فإطلاق القتلى وإرادة من سيقتلون بعد نزول آية القصاص مجاز مرسل علاقته «اعتبار ما يكون».

...

٧- المحلية: وذلك فيما إذا ذكر لفظ المحل وأريد الحال فيه، نحو قوله تعالى في زجر أبي جهل الذي كان ينهى النبي عن الصلاة: كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ. فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ. سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ. كَلَّا لَا تَطَّعُهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ. فالأمر في قوله تعالى: فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ خرج إلى السخرية والاستخفاف بشأن أبي جهل، والمجاز هو في كلمة «ناديه»، فإننا

نعرف أن النادي مكان الاجتماع، ولكن المقصود به في الآية الكريمة من في هذا المكان من عشيرته وأنصاره، فهو مجاز مرسل أطلق فيه المحل وأريد الحال، فالعلاقة «المحلية».

ومنه قول الشاعر:

لا أركب البحر إني ... أخاف منه المعاطب

طين أنا وهو ماء ... والطين في الماء ذائب

فالمجاز في كلمة «البحر» حيث أراد بها الشاعر «السفن» التي تجري فيه، فالبحر هو محل جريان السفن، فإطلاق المحل «البحر» وإرادة الحال فيه «السفن» مجاز مرسل علاقته «المحلية». وفي كلمة «طين» في البيت الثاني مجاز مرسل علاقته «اعتبار ما كان».

...

٨- الحالّية: وهي عكس العلاقة السابقة، وذلك فيما إذ ذكر لفظ الحال وأريد المحل لما بينهما من ملازمة.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ* فالمجاز في كلمة «نعيم»، والنعيم لا يحل فيه الإنسان لأنه معنى من المعاني، وإنما يحل الإنسان في مكانه. فاستعمال النعيم في مكانه مجاز مرسل أطلق فيه الحال وأريد المحل، فعلاقته «الحالّية».

ومنه أيضا قوله تعالى: وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَتِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ، فالمجاز في كلمة «رحمة» والرحمة لا يحل فيها الذين ابيضت وجوههم لأنها معنى من المعاني، وإنما هم يحلون في مكان الرحمة الذي يراد به في الآية الجنة. فإطلاق الحال «الرحمة» وإرادة محلها «الجنة» مجاز مرسل علاقته «الحالّية».

٩- الآلية: وذلك إذا ذكر اسم الآلة وأريد الأثر الذي ينتج عنها، نحو قوله تعالى: وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ. فالمجاز في كلمة «لسان»، والمراد واجعل لي قول صدق أي ذكرا حسنا، فأطلق اللسان الذي هو آلة القول على القول نفسه وهو الأثر الذي ينتج عنه. فإطلاق «اللسان» آلة القول وأداته وإرادة الأثر الناتج عنه وهو «القول أو الكلام» مجاز مرسل علاقته «الآلية».

ونحو قوله تعالى أيضا: فَأَتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ، أي على مرأى منهم، والأعين هي آلة الرؤية. فالمجاز في كلمة «أعين» حيث أطلقت وأريد الأثر الناتج عنها وهو الرؤية. فهذا مجاز مرسل علاقته «الآلية».

...

١٠- المجاورة: وذلك فيما إذا ذكر الشيء وأريد مجاوره.

ومن أمثلة ذلك قول عنتره:

فشككت بالرمح الأصمّ «ثيابه» ... ليس الكريم على القنا بمحرّم

فالشاعر يعني بقوله: «شككت ثيابه» شككت قلبه: وأي مكان آخر من جسمه يصيب منه الرمح مقتلاً. فالمجاز في كلمة «ثيابه» التي أطلقت وأريد بها ما يجاورها من القلب أو أي مكان آخر في الجسم يصيب الرمح منه مقتلاً. فإطلاق الثياب وإرادة ما يجاورها من مقاتل الجسم بأي سلاح كان كالمجاز مرسل علاقته «المجاورة».

الرمح الأصم: الصلب الأصم، والمراد بالثياب هنا القلب، والشاعر يصف نفسه هنا بالإقدام قائلاً: إن الكريم ليس بمحرم ولا عزيز على الرماح.

المبحث الثاني: الاستعارة

لغة رفع الشيء وتحويله من مكان إلى آخر، يقال استعار فلان سهماً من كنانته: رفعه وحوّله منها إلى يده

وإذا شئنا التعرف على تاريخ «الاستعارة» لدى البلاغيين فإننا نجد الجاحظ «٢٥٥ هـ» من أوائل من التفتوا إليها وعرفوها وسمّوها وأفاضوا بعض الشيء في الحديث عنها.

وجاء بعد الجاحظ ابن المعتز «٢٩٦ هـ» فتحدث عن الاستعارة وعدها أول باب في كتابه «البديع» وأورد لها أمثلة من الكلام البديع

ثم نلتقي بعد ابن المعتز بقدامة بن جعفر المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة، فقد عقد قدامة في كتابه «نقد النثر» باباً للاستعارة تحدث فيه عن الحاجة إليها في كلام العرب ومفهومها عنده، كما تحدث عن الاستعارة الممكنية وإن لم يسمها الاسم الذي عرفت به فيما بعد.

تعريف الاستعارة

عرّفها الجاحظ بقوله: «الاستعارة تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه.»

وعرّفها أبو الحسن الرماني (٣) بقوله: «الاستعارة استعمال العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة»

وعرّفها الخطيب القزويني بقوله: «الاستعارة مجاز علاقته تشبيه معناه بما وضع له. وكثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبّه به في المشبّه، فيسمى المشبه به مستعاراً منه، والمشبه مستعاراً له، واللفظ مستعاراً»

ومن كل التعريفات السابقة تتجلى الحقائق التالية بالنسبة للاستعارة:

١- الاستعارة ضرب من المجاز اللغوي علاقته المشابهة دائماً بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

2 - وهي في حقيقتها تشبيه حذف أحد طرفيه.

3 - تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فيسمى المشبه به مستعاراً منه، والمشبه مستعاراً له، واللفظ مستعاراً.

4 - وقرينة الاستعارة التي تمنع من إرادة المعنى الحقيقي قد تكون لفظية أو حالية.

أقسام الاستعارة

1 - الاستعارة التصريحية والممكنة

يقسم البلاغيون الاستعارة من حيث ذكر أحد طرفيها إلى: تصريحية وممكنة.

1 - فالاستعارة التصريحية: وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به، أو ما استعير فيها لفظ المشبه به للمشبه.

2 - والاستعارة الممكنة: هي ما حذف فيها المشبه به أو المستعار منه، ورمز له بشيء من لوازمه.

ولبيان هذين النوعين من الاستعارة نورد فيما يلي طائفة من الأمثلة ثم نعقب عليها بالشرح والتفصيل.

الأمثلة:

1 - قال المتنبي في وصف دخول رسول الروم على سيف الدولة:

وأقبل يمشي في البساط فما درى ... إلى البحر يسعى أم إلى البدر يرتقي

في هذا البيت مجاز لغوي، أي كلمة استعملت في غير معناها الحقيقي وهي «البحر» والمقصود بها سيف الدولة

الممدوح، والعلاقة المشابهة، والقرينة التي تمنع من إرادة المعنى الحقيقي لفظية وهي «فأقبل يمشي في البساط.»

وفي البيت مجاز لغوي آخر، أي كلمة استعملت في غير معناها الحقيقي وهي «البدر» والمقصود بها أيضاً سيف الدولة

الممدوح، والعلاقة بين البدر والممدوح المشابهة في الرفة، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي لفظية أيضاً وهي

«فأقبل يمشي في البساط.»

2 - وقال تعالى: كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ.

ففي الآية الكريمة مجازان لغويان في كلمتي «الظلمات والنور» قصد بالأولى «الضلال» وبالثانية «الهدى والإيمان». فقد

استعير «الظلمات» للضلال، لعلاقة المشابهة بينهما في عدم اهتداء صاحبهما. كذلك استعير «النور» للهدى والإيمان،

لعلاقة المشابهة بينهما في الهداية، والقرينة التي تمنع من إرادة المعنى الحقيقي في كلا المجازين قرينة حالية تفهم من

سياق الكلام.

فكل مجاز من هذا النوع يسمى «استعارة»، ولما كان المشبه به مصرحاً به في هذا المجاز سمي «استعارة تصريحية.»

قال الحجاج من خطبته في أهل العراق: «إني لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها وإني لصاحبها.»

فالمجاز اللغوي هنا في كلمة «رؤوساً»، وأصل الكلام على التشبيه «إني لأرى رؤوساً كالثمرات قد أينعت وحان قطافها»

ثم حذف المشبه به وهو «الثمرات»، فصار الكلام «إني لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها» على تخيل أن الرؤوس قد

تمثلت في صورة ثمار، ثم رمز للمشبه به المحذوف بشيء من لوازمه هو «قد أينعت وحن قطفها.»

- ولما كان المشبه به في هذا النوع من الاستعارة محتجبا سميت «استعارة مكنية.»
- من هذه الأمثلة وشرحها يتضح ما سبق أن ذكرناه من أن الاستعارة من حيث ذكر أحد طرفيها نوعان:
- 1 الاستعارة التصريحية: وهي ما صرّح فيها بلفظ المشبه به، أو ما استعير فيها لفظ المشبه به للمشبه.
- 2 الاستعارة المكنية: وهي ما حذف فيها المشبه به أو المستعار منه، ورمز له بشيء من لوازمه.

إجراء الاستعارة

قال أبو خراش الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ... أبصرت كل تميمة لا تنفع

في هذا البيت شبّهت «المنية» بحيوان مفترس بجامع إزهاق روح من يقع عليه كلاهما، ثم حذف المشبه به «الحيوان المفترس» ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو «أنشبت أظفارها»، والقرينة لفظية وهي إثبات الأظفار للمنية. والاستعارة هنا «مكنية» لأن المشبه به قد حذف ورمز إليه بشيء من لوازمه.

- الاستعارة الأصلية والتبعية

ويقسم البلاغيون الاستعارة تقسيما آخر باعتبار لفظها إلى أصلية وتبعية.

أ- فالاستعارة الأصلية: هي ما كان اللفظ المستعار أو اللفظ الذي جرت فيه اسما جامدا غير مشتق.

مثال ذلك لفظة «كوكبا» في قول التهامي الشاعر راثيا ابنا صغيرا له:

يا «كوكبا» ما كان أقصر عمره ... وكذاك عمر كواكب الأسحار

ففي إجراء هذه الاستعارة يقال: شبّه الابن «بالكوكب» بجامع صغر الجسم وعلو الشأن في كل، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به «الكوكب» للمشبه «الابن» على سبيل الاستعارة التصريحية، وذلك للتصريح فيها بلفظ المشبه به. والقرينة نداؤه.

وإذا تأملنا اللفظ المستعار وهو «الكوكب» رأيناه اسما جامدا غير مشتق، ومن أجل ذلك يسمى هذا النوع من الاستعارة

«استعارة أصلية.» ومن الاستعارة الأصلية كذلك لفظة «حديقة» في قول المتنبي:

حملت إليه من لساني «حديقة» ... سقاها الحجا سقي الرياض السحائب

فالاستعارة هنا في لفظة «حديقة»، وفي إجراء الاستعارة يقال: شبّه الشعر «بالحديقة» بجامع الجمال في كل، ثم استعير

اللفظ الدال على المشبه به «الحديقة» للمشبه «الشعر» على سبيل الاستعارة التصريحية، وذلك للتصريح فيها بلفظ

المشبه به. والقرينة «من لساني وسقاها الحجا.» ملّت إليه من لساني «حديقة» ... «سقاها الحجا سقي الرياض السحائب

وإذا تأملنا اللفظ المستعار وهو «الحديقة» رأيناه كذلك اسما جامدا غير مشتق، ومن أجل ذلك تسمى «استعارة أصلية.»
ومن إجراء هذه الاستعارات وتحليلها يتجلى لنا أمران: الأول أنه قد صرّح في كل استعارة بلفظ المشبه به، ولهذا تسمى الاستعارة «تصريحية»، والثاني أن اللفظ المستعار اسم جامد غير مشتق، وبسبب ذلك تسمى الاستعارة «أصلية.»
ومن أجل ذلك تسمى هذه الاستعارات وأمثالها مما يتوافر له هذا الأمر أن «استعارة تصريحية أصلية.»

ب- الاستعارة التبعية: وهي ما كان اللفظ المستعار أو اللفظ الذي جرت فيه الاستعارة اسما مشتقا أو فعلا.
- 1 مثال ذلك لفظة «سكت» من قوله تعالى: وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ وَفِي سُخْرِيهَا هُدًى وَرَحْمَةً.
ففي هذه الآية الكريمة استعارة تصريحية، وذلك للتصريح فيها بلفظ المشبه به، وفي إجراءاتها نقول: شبه انتهاء الغضب عن موسى «بالسكوت» بجامع الهدوء في كل، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به وهو «السكوت» للمشبه وهو «انتهاء الغضب»، ثم اشتق من «السكوت» بمعنى انتهاء الغضب «سكت» الفعل بمعنى انتهى.

3- الاستعارة باعتبار الملائم

ذكرنا فيما سبق أن الاستعارة تنقسم باعتبار طرفيها إلى تصريحية ومكنية، وباعتبار اللفظ المستعار إلى أصلية وتبعية، وهنا نذكر أنها تنقسم باعتبار الملائم تقسيما ثالثا إلى مرشحة، ومجردة، ومطلقة.
- 1 فالاستعارة المرشحة: هي ما ذكر معها ملائم المشبه به، أي المستعار منه.
ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ.
ففي هذه الآية الكريمة استعارة تصريحية في لفظة «اشتروا» فقد استعير «الاشتراء» «للاختيار» بجامع أحسن الفائدة في كل، والقرينة التي تمنع من إرادة المعنى الأصلي لفظية وهي «الضلالة.»
وإذا تأملنا هذه الاستعارة رأينا أنه قد ذكر معها شيء يلائم المشبه به «الاشتراء»، وهذا الشيء هو «فما ربحت تجارتهم.»
ومن أجل ذلك تسمى «استعارة مرشحة..»

- 2 والاستعارة المجردة: هي ما ذكر معها ملائم المشبه، أي المستعار له.

أ- ومن أمثلة ذلك قول القائل: «لا تتفكهوا بأعراض الناس، فشرّ الخلق الغيبة.»
ففي قوله: «لا تتفكهوا» استعارة تصريحية تبعية، فقد شبه فيها «التكلم في الأعراض» «بالتفكه» بجامع أن بعض النفوس قد تميل إلى كل، ثم اشتق من «التفكه» تفكه بمعنى تكلم في العرض، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي لفظية وهي «بأعراض الناس.»

وإذا تأملنا الاستعارة رأينا أنه قد ذكر معها شيء يلائم المشبه «التكلم في الأعراض»، وهذا الشيء هو «فشرّ الخلق الغيبة» ولهذا السبب يقال إن الاستعارة «مجردة.»

- 3 والاستعارة المطلقة: هي ما خلت من ملائمت المشبه به والمشبه، وهي كذلك ما ذكر معها ما يلائم المشبه به والمشبه معا.

أ- فمن أمثلة الاستعارة المطلقة قوله تعالى: **إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ**. ففي لفظة «طغى» استعارة
تصريحية تبعية، فقد شبه فيها «الزيادة» «بالطغيان» بجامع تجاوز الحد في كل، ثم اشتق من «الطغيان» الفعل طغى بمعنى
زاد على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي لفظية وهي «الماء.»
وإذا تأملنا هذه الاستعارة بعد استيفاء قرينتها رأيناها خالية مما يلائم المشبه به والمشبه. ولهذا تسمى استعارة «مطلقة.»

فيما يلي تجميع للمتفرق هنا من القواعد البلاغية المتصلة بهذا النوع من الاستعارة:

- 1- تنقسم الاستعارة باعتبار الملائم إلى مرشحة ومجردة ومطلقة.
- 2- الاستعارة المرشحة: ما ذكر معها ملائم المشبه به، أي المستعار منه.
- 3- الاستعارة المجردة: ما ذكر معها ملائم المشبه، أي المستعار له.
- 4- الاستعارة المطلقة: ما خلت من ملائمت المشبه به والمشبه، وكذلك ما ذكر معها ما يلائمها معا.

4- الاستعارة التمثيلية

تنقسم الاستعارة من حيث الأفراد والتركيب إلى مفردة ومركبة.

فالمفردة هي ما كان المستعار فيها لفظا مفردا كما هو الشأن في الاستعارة التصريحية والممكنة.

أما المركبة فهي ما كان المستعار فيها تركيبيا، وهذا النوع من الاستعارة يطلق عليه البلاغيون اسم «الاستعارة
التمثيلية». «وهم يعرفونها بقولهم: «الاستعارة التمثيلية تركيب استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة
من إرادة المعنى الأصلي.»

مثال:

قال المتنبي:

ومن يك ذا فم مرّ مريض ...يجد مرّا به الماء الزلالا

«يقال لمن لم يرزق الذوق لفهم الشعر الرائع.»

فهذا البيت يدل وضعه الحقيقي على أنّ المريض الذي يصاب بمرارة في فمه إذا شرب الماء العذب وجده مرّا. ولكن
المتنبي لم يستعمله في هذا المعنى بل استعمله فيمن يعيرون شعره لعب في ذوقهم الشعري، وضعف في إدراكهم الأدبي،
فهذا التركيب مجاز قرينته الحالية، وعلاقته المشابهة، والمشبه هنا حال المولعين بذمه والمشبه به حال المريض الذي
يجد الماء الزلال مرّا في فمه.

ولذلك يقال في إجراء هذه الاستعارة: شبهت حال من يعيرون شعر المتنبي لعب في ذوقهم الشعري بحال المريض الذي
يجد الماء العذب الزلال مرّا في فمه بجامع السّقم في كلّ منهما، ثم استعير التركيب الدال على المشبه به للمشبه على

سبيل الاستعارة التمثيلية. والقرينة التي تمنع من إرادة المعنى الأصلي قرينة حالية تفهم من سياق الكلام.

...

المبحث الرابع الكناية

الكناية في اللغة مصدر كنىت بكذا عن كذا إذا تركت التصريح به.

والكناية في اصطلاح أهل البلاغة: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه، مع جواز إرادة ذلك المعنى.

أقسام الكناية:

إذا عدنا إلى تقسيم السكاكي والقزويني وجدنا أن المطلوب بالكناية عندهم لا يخرج عن ثلاثة أقسام هي: طلب نفس الصفة، وطلب نفس الموصوف، وطلب النسبة.

ومعنى هذا أنهم يقسمون الكناية باعتبار المكنى عنه ثلاثة أقسام تتمثل في أن المكنى عنه عندهم: قد يكون صفة، وقد يكون موصوفاً، وقد يكون نسبة.

كناية الصفة: وهي التي يطلب بها نفس الصفة، والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية كالجود والكرم والشجاعة وأمثالها لا النعت.

ومن أمثلة ذلك قول عمر بن أبي ربيعة في صاحبه هند:

نظرت إليها بالمحصّب من منى ...ولي نظر لولا التحرّج عارم

فقلت: أشمس أم مصايح بيعة ...بدت لك تحت السّجف أم أنت حالم؟

بعيدة مهوى القرط إمّا لنوفل ...أبوها وإمّا عبدّ شمس وهاشم⁽¹⁾

فالكناية هنا في البيت الثالث، هي «بعيدة مهوى القرط»، ومهوى القرط المسافة من شحمة الأذن إلى الكتف. فابن أبي ربيعة يصف صاحبه بأنها بعيدة مهوى القرط، وهو بهذه الصفة يريد أن يدل على أن هذا صاحبه «طويلة الجيد». ولهذا عدل عن التصريح بهذه الصفة إلى الكناية عنها، لأن بعد المسافة بين شحمة الأذن والكتف يستلزم طول الجيد.

وقالت الخنساء في أخيها صحرا:

طويل النجاد رفيع العماد ...كثير الرماد إذا ما شتا

فالخنساء في هذا البيت تصف أخاها صحرا بثلاث صفات هي: إنه طويل النجاد، رفيع العماد، كثير الرماد.

وهي بهذه الصفات تريد أن تدل على أن أخاها شجاع، عظيم في قومه، كريم. ولكنها عدلت عن التصريح بهذه

الصفات إلى الكناية عنها، لأنه يلزم من طول حمالة السيف طول صاحبه، ويلزم من طول الجسم الشجاعة عادة، ثم إنه

يلزم من كونه رفيع العماد أن يكون سيّداً عظيم القدر والمكانة في قومه وعشيرته، كما أنه يلزم من كثرة الرماد كثرة

إحراق الحطب تحت القدور، ثم كثرة الضيفان، ثم كثرة الكرم. وهنا أيضا يجوز حمل المعنى على جانب الحقيقة، فمن الجائز بالإضافة إلى المعنى الكنائي أن يكون أخوها حقيقة طويل النجاد، رفيع العماد، كثير الرماد.

فتركيب الكناية في المثالين السابقين هي «بعيدة مهوى القرط» و «طويل النجاد» و «رفيع العماد» و «كثير الرماد.» ولما كان كل تركيب من هذه التراكيب قد كني به عن صفة لازمة لمعناه، كان كل تركيب من هذه وما يشبهه «كناية عن صفة». وهذا هو القسم الأول من أقسام الكناية.

كناية الموصوف: وهي التي يطلب بها نفس الموصوف والشرط هنا أن تكون الكناية مختصة بالممكني عنه لا تتعداه، وذلك ليحصل الانتقال منها إليه.

قال أبو نواس في وصف الخمر:

فلما شربناها ودب دبيبها ... إلى موطن الأسرار قلت لها: قفي

مخافة أن يسطو عليّ شعاعها ... فيطلع ندماني على سري الخفي

فالكناية في البيت الأول وهي «موطن الأسرار». يريد أبو نواس أن يقول: «فلما شربنا الخمر ودب دبيبها، أي سرى مفعولها إلى القلب أو الدماغ قلت لها: قفي». ولكنه انصرف عن التعبير بالقلب أو الدماغ هذا التعبير الحقيقي الصريح إلى ما هو أملح وأوقع في النفس وهو «موطن الأسرار»، لأن القلب أو الدماغ يفهم منه أنه مكان السر وغيره من الصفات. فالكناية «بموطن الأسرار» عن القلب أو الدماغ كناية عن «موصوف»، لأن كليهما يوصف بأنه موطن الأسرار.

كناية النسبة: ويراد بها إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، أو بعبارة أخرى يطلب بها تخصيص الصفة بالموصوف. ومن أمثلة ذلك قول زياد الأعجم في مدح ابن الحشرج:

إن السماحة والمروءة والندى ... في قبة ضربت على ابن الحشرج

فزياد بهذا البيت أراد، كما لا يخفى، أن يثبت هذه المعاني والأوصاف للممدوح واختصاصه بها. ولو شاء أن يعبر عنها بصريح اللفظ لقال: إن السماحة والمروءة والندى لمجموعة في الممدوح أو مقصورة عليه، أو ما شاكل ذلك مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها.

ولكنه عدل عن التصريح إلى ما ترى من الكناية والتلويح، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه عبارة عن كونها فيه، فخرج كلامه إلى ما خرج إليه من الجزالة وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة. ولو أن الشاعر خطر له أن يعبر عن معناه هنا بصريح اللفظ، لما كان له ذلك القدر من الجمال الذي تظالعا به هذه الصورة المبهجة من خلال البيت

بين الكناية والتعريض :

لعل ضياء الدين ابن الأثير أوضح من بحث أسلوبي الكناية والتعريض وفرق بينهما.

ففي مستهل حديثه عنهما في كتابه المثل السائر يقول: «هذا النوع مقصور على الميل مع المعنى وترك اللفظ جانبا. وقد

تكلم علماء البيان فيه فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ولم يفرقوا بينهما، ولا حدوا كلا منهما بحد يفصله عن صاحبه، بل أوردوا لهما أمثلة من النثر والنظم وأدخلوا أحدهما في الآخر، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض وللتعريض أمثلة من الكناية، فمن فعل ذلك الغانمي وابن سنان الخفاجي والعسكري. »

وقد خلاص من هذا النقاش إلى تعريف الكناية بقوله: «حد الكناية الجامع لها هو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حملة على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز»

ثم انتقل ابن الأثير لبحث الصلة بين التعريض والكناية. وقد بدأ بتعريف التعريض فقال: «أما التعريض فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع

الحقيقي ولا المجازي»، فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب: «والله إني لمحتاج، وليس في يدي شيء، وأنا عريان، والبرد قد آذاني»، فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب، وليس هذا اللفظ موضوعاً في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازاً، إنما دل عليه من طريق المفهوم، بخلاف دلالة اللمس على الجماع. وعنده أن التعريض إنما سمي تعريضاً لأن المعنى فيه يفهم من عرضه أي من جانبه، وعرض كل شيء جانبه

وكما فرق بين الكناية والتعريض من جهة خفاء الدلالة ووضوحها، فرق بينهما كذلك من جهة اللفظ فقال: «واعلم أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معاً، فتأتي على هذا تارة وعلى هذا أخرى. وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة. والدليل على ذلك أن التعريض لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب.»

ومن أمثلة التعريض:

1 - قوله تعالى في شأن قوم نوح: فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَاكَ تَبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّئِ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ.

فقوله: «ما تراك إلا بشراً مثلنا» تعريض بأنهم أحق بالنبوة منه، وأن الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم، فقالوا: هب أنك واحد من الملائم ومواز لهم في المنزلة فما جعلك أحق منهم بها؟ ومما يؤكد ذلك قولهم: «وما نرى لكم علينا من فضل.»